

وسائل نادرة

شرح منظومة الألفاظ النحوية للملا عصام الاسفراييني

تحقيق الأستاذ الدكتور

علي حسين البواب

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

رسائل نادرة

شرح منظومة الالغاز النحوية للملا عصام الاسفرايينى

تحقيق الأستاذ الدكتور

علي حسين البواب

الأستاذ فى قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

طبعة

١٤١٩هـ / ٢٠٠٠م

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد / الظاهر

ت: ٥٩٢٢٦٢٠ - فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧

حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر
مكتبة الثقافة الدينية



الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء والمرسلين، ويعد:
 فَإِنْ فَنَ «الألغاز النحوية» أحد الفنون التي أُلّف فيها العلماء. والألغاز ضربان:
 أحدهما: : أبيات من الشعر جاءت على غير الشائع المألوف، وتحتاج إلى تفسير
 وتوضيح، وقد جمع العلماء مثل هذه الأشعار في كتب، منها «الإفصاح» للفارقي، ومما
 جاء فيه:
 قال الوشاةُ أيُّ وصالِك مَنْ به كنت الضنينَ وشَقَّكَ البرُحاءُ
 أي (وشف كالبرحاء).

وقول الشاعر:
 أتانا عبيدالله في أرضٍ قومنا ولم يأتنا ذاك الكذوبُ المويِّخا
 وتفسيره أن (أتانا) مثني أتان. ونصب (المويِّخا) على الذم. ^(١)
 والثاني: ألغاز تساق - نثراً أو شعراً - يُطلب تفسيرها والإجابة عليها، وقد أُلّف في
 هذا النوع: الزمخشري والسخاوي وغيرهما. ^(٢)
 ومن النوع الثاني الرسالة التي أقدم لها.

ومؤلف هذه الرسالة عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين، العصامي،
 الأسفراييني، الشهير بللاً عصام. ولد بمكة المكرمة سنة ٩٧٨هـ، وأخذ عن والده

(١) الإفصاح للفارقي ٧٠، ١٤٨

(٢) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي (الطراز في الألغاز) ٣/٣ وما بعدها.

وعمه القاضي علي بن صدر الدين وغيرهما، وذاع صيته واشتهر، وغدا من علماء عصره، ووصف بخاتمة المحققين، وتلمذ له عدد من العلماء، وألف كثيراً من الكتب في الحديث والنحو والبلاغة والأدب والعروض وغيرها، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ١٠٣٧هـ.^(١)

أما الرسالة فهي أرجوزة وشرحها للمؤلف نفسه، تقع الأرجوزة في أربعين بيتاً: الأول توطئة، والأخير خاتمة. وتحوي هذه الأبيات تسعة وأربعين لغزاً، ففي كل من البيتين السادس عشر والرابع والعشرين ثلاثة ألغاز، وفي كل واحد من الأبيات الرابع والثاني عشر والرابع عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والثاني والثلاثين لغزان، وفي غيرها نجد كل بيت يحوي لغزاً واحداً.

وتدور الألغاز حول الاستفسار عن مسألة نحوية غير مشهورة، أو جاءت على خلاف المتفق عليه، أو شاهد نادر. وقد قام المؤلف بشرح الأبيات وحلّها، وبيان ما يتضمّنه كلّ بيت منها، وهو يعزو المسائل إلى مصادرها، ويورد الشواهد.

وقد حقّقت الكتاب عن مخطوطة تحتفظ بها مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، تحت الرقم ٦٤٩٨. وهي في تسع ورقات، في كلّ صفحة ثلاثة وعشرون سطراً، خطّها نسخي معتاد، لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولكنها تعود إلى القرن الحادي عشر تقديراً.

وقد كتب في أول المخطوطة وهذا شرح الألغاز للمآ عصام... . وللكتاب نسخة في دار الكتب المصرية (٢٩ ش) كتبت سنة ١١٧٠هـ، لم يتيسر لي الحصول على صورة عنها، وقد نُسبت له أيضاً.^(٢) وهذا الكتاب نسبة إليه تلميذه محمد بن علان

(١) ينظر ترجمة المآ عصام في خلاصة الأثر للمحني ٨٧/٣، ٨٨. ولى الأعلام ١٥٧/٤، ومجموع المؤلفين ١٨١/٦ مصادر آخر للترجمة.

(٢) فهرس دار الكتب المصرية ١٣٧/٢.

الصدريقي^(١): فقد نقل عنه في كتابه «منهج من ألف»^(٢)، وقام ابن علان بشرح المنظومة كما سيأتي. إضافة إلى هذا نجد المحيّي يذكر من مؤلفات الملاء عصام «منظومة في الألباز وشرحها»^(٣).

ولم أقتصر في التحقيق على المخطوطة الموصوفة، بل اعتمدت أيضاً على نسخة مساعدة، وهي شرح ابن علان تلميذ المؤلف للمنظومة. وهذا الشرح مخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض برقم ١٦٦٢، في أربع عشرة ورقة، وتنقص المخطوطة جزءاً من مقدمة الشارح، وقد أورد ابن علان في الشرح أبيات الأرجوزة - عدا بعضها كما سنوضح - ونقل أكثر شرح المؤلف، ولم يغيّر كثيراً في عباراته، ولكنه زاد في الشرح، وفصل في كثير من المسائل، ونقل أقوال العلماء، وساق الشواهد.

وفي الجملة، فإن هذه المخطوطة التي رمزت لها بالرمز (ب) تفيد كثيراً في تقييم النصّ وتعديله، واستكمال ما سها عنه الناسخ أو أخطأ فيه.

وقد التزمت في تحقيق النصّ بمحاولة إثبات ما صحّ من المخطوطة، وعدم اللجوء إلى الزيادة والتغيير إلا عند الضرورة، ونبهت على ذلك، كما خرجت ما يحتاج إلى ذلك في النصّ، وعلّقت على بعض المواضع دون إسراف. والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين..

(١) تروى سنة ١٠٥٧ هـ. ينظر ترجمته في خلاصة الأثر ١٨٤/٤، وينظر الأعلام ٢٩٣/٦، ومعجم المؤلفين ٥٤/١١.

(٢) ق ١٠ (مخطوط) بجامعة الملك سعود.

(٣) خلاصة الأثر ٨٧/٣.

الحمد لله على أفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله، وبعد:
فهذه فوائد وفيّة تحلّ ما تضمّنته منظومتي في الألفاظ النحوية، طوياً كشّح
المقال^(١)، مُقتصراً على ما لا بُدّ منه في كلّ حال، والله المستعان، وعليه التكلان.

قُلْتُ:

١ - يا علماً في النحو أَصَحَّى مُفْرَداً هَاتِ افْتِنَا فَمَا بَرِحْتَ مُرْشِداً
وأقول:

(العلم) في اللغة: الجبل، وأطلق هنا على الرجل المتمكّن، على سبيل الاستعارة،
(والنحو) علم بأصول يُعرف بها أحوال آخر الكلم إعراباً وبناء. والمراد به (أصحى)
صار، وبـ (المفرد) المفرد. وبـ (هات) أجب، على سبيل الاستعارة أيضاً. وطلب
الجواب عن هذه الألفاظ مما يناسبه التوكيد، فلا بأس بإغناء قوله (أفتنا) عنه.
و(المرشد) اسم فاعل من الإرشاد، المشتق من الرُّشد.

ثم قلت:

٢ - عن فاعلٍ قد جاء في اختيارٍ مُقَسِّداً خْتِماً بلا إنكار
وأقول:

حاصل هذا البيت: أي [فاعل^(٢)] فعلٍ وجب تقديره في اختيار الكلام، فضلاً
عن الضرورة؟

والجواب عن هذا بأمرين:

(١) الكشّح: ما بين الصرّة والفلوج. وطوى كشّحه: أضمّره، والمراد هنا الاختصار.

(٢) ما بين مقولتين تكلمة يستقيم بها الكلام.

أحدهما: فاعل الفعل إذا كان مؤنثاً وأكد بالنون، مثل اضربين ياهنؤ،^(١)
واضربين^(٢) ياقوم.

الثاني: فاعل الفعل إذا كان كذلك ولاتاه ساكن غير النون، مثل: اضربي القوم،
واضربا القوم، واضربوا القوم.^(٣)

ثم قلت:
٣ - ومبتدأ نراه وهو ذو خبرٍ مُكرراً حتماً فهل من مُذكرٍ
وأقول:

حاصل هذا البيت: أي مبتدأ له خبر وهو واجب التنكير، وإنما قيدت بقولي: (له)
خبر لأن المبتدأ الذي ليس له خبر، بل له مرفوع يغني عن الخبر واجب التنكير، وهو
شائع ذائع لا يُلغز به.

والجواب عن هذا أنه «أقل» في مثل قولهم: أقل رجل يفعل كذا، ف«أقل» مبتدأ،
ولا يجوز أن يستعمل إلا مضافاً إلى نكرة كما وقع في هذا التركيب، والخبر - قيل: هو
الجملة التي بعده، وقيل: مخوف، وعلى هذا تقديره موجود، فالجملة صفة
لـ «رجل».

ثم قلت:
٤ - واسم مؤنث بشون فاجتبر ومضمير به ضمير مُستتر
وأقول:

(١) حذفت الياء لانتفاء الساكنين: هي والنون.

(٢) الفاعل وار الجماعة، حذفت لانتفاء الساكنين.

(٣) الفاعل هنا الضمير: ياء المخاطبة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، سقط من لتعلق لانتفاء الساكنين الضمير واللام

التصريف.

اشتمل هذا البيت على لغزين: الأول: أي اسم اتصلت به نون التوكيد - أي مع أن المعروف أنها لا تتصل إلا بالفعل؟ والجواب عنه: أنه اسم الفاعل في مثل قول الشاعر:
أَقَاتِلْنَ أَحْضَرُوا الشُّهُوداً^(١)

واللغز الثاني: أي ضمير متحمل لضمير؟ أي [مع]^(٢) أن المعروف فيها يتحمل الضمير من الأسماء أن يكون ظاهراً لا ضميراً.

والجواب: أن الضمير في مثل قولك: زيد - أما في النحو فضعيف، وأما في الصرف فهو هو. فهذا الضمير - أعني «هو» الثاني متحمل لضمير يعود على زيد، لكونه في تأويل المشتق، إذ المعنى: فهو متمكن أو نحو ذلك، قاله الوالد رحمه الله في بعض تذكره، وهو ظاهر.

ثم قلت:
٥ - واسم هذا مؤنثاً وقد وجب تذكره في قولهم، وإذا عجب وأقول:

حاصل هذا البيت: أي اسم مؤنث وجب معاملته معاملة الاسم المذكر، والضمير في قولي (في قولهم) يصح أن يعود إلى العرب، والمراد بقولهم: كلامهم، ويصح أن يعود إلى النحويين، والمراد به مذهبه.

والجواب: أن ذلك علم المذكر المؤنث بالعلامة نحو طلحة، فإنه مؤنث اصطلاحاً، ويعامل معاملة المذكر، فتقول: قام طلحة، وطلحة قام، ولا يجوز أن

(١) ورد البيت في عدد من المصادر غير منسب: الخصائص ١٣٦/١، واللغني ٣٧٤، ولونج المسالك ٢٤/١، والمساعد ٩/١، والمعجم ٧٩/٢، والحجرات ٥٧٤/٤. ونسب لرابض من مدلي - شرح أشعار المهديين ٦٥١/٢. وورد في ملحق حيوان روضة ١٧٣.
(٢) تكملة من المحقق.

تقول: قامت طلحة، ولا طلحة قامت، ويصح الجواب بغير ما ذكر، فتعظن.^(١)

ثم قلت:

٦- ومصدر تمتع الإعمال عند جميعهم بكل حال.

وأقول:

حاصل هذا البيت: أي مصدر يمتنع إعماله عند جميع النحويين؟
والجواب: أنه المصدر الواقع علماً، مثل حماد للمحمدة، وفجار علم للفجور،
ويسار علم للميسرة، نص على ذلك ابن هشام وغيره.^(٢)

ثم قلت:

٧- وعائد مرتفع لغير «أي» مع قصر ينقاس حذفه فأي
حاصل هذا البيت: أي عائد مرفوع لصلة غير «أي» يجوز حذفه قياساً؟ والحال
أن تلك الصلة قصيرة، أي مع أن المعروف أنه لا ينقاس حذف العائد المرفوع من
الصلة إذا كانت قصيرة، إلا إذا كانت تلك الصلة لأي الموصولة.^(٣)

والجواب:

أن ذلك عائد «ما» الموصولة، في مثل قولك: أحب العلماء لا سيما زيد، برفع
زيد، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لا سيما هو زيد، فهذه الجملة صلة

(١) قال شارح المنظومة ابن علان: ويمكن الجواب عنه بصورة أخرى: وهو الصيغة الثانية من التعجب، نحو:
أحسنت يند، فإنه يجب تذكير الفعل ولا يجوز تأنيته، وهذا معنى قول الناظم في شرحه: ويصح الجواب بغير ما
ذكر، فتعظن.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ١٤٢: ويعمل عمله (المصدر) اسمه غير العلم. وينظر أوضح المسالك ٢/٢٠٠،
والساجد ٢/٢٣٨.

(٣) ينظر التصريح ١/١٤٣.

لـ «ها»، وقد حذف منها عائدها المرفوع، وهو «هو»، وقد صرح بعض الأئمة من المتأخرين بأن حذفه هنا يتقاس.^(١)

ثم قلت:

٨- وما الذي ينصب ظرفاً أو به «من» يكون مجروراً وجوباً فأبى وأقول:

حاصل هذا البيت: أي اسم يجب أن يكون منصوباً على الظرفية، ومخفوضاً به «من»؟

والجواب: أنه «عنده»، فإن هذا حكمها، تقول: زيدٌ عندك، وجئت من عند زيد، ولا يجوز فيها غير ذلك، وأما قول العامة: ذهبت إلى عنده - فهو لحن.^(٢)

ثم قلت:

٩- وأي عطف دون عود الحافضِ على الضمير قاس كل رابضٍ وأقول:

حاصل هذا البيت: أي صورة يجوز فيها العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الحافض في الاختيار قياساً بإجماع النحويين؟

والجواب: أن ذلك فيها إذا كان المعطوف على الضمير المخفوض أن [المصدرية وصلتها]^(٣) وأن المصدرية وصلتها، كقولك: شجاعة زيد عجبت منها وأن يبخل، أو أنه يبخل. فإن يبخل وأنه يبخل معطوف على الضمير المجرور وهو «ها» من غير إعادة

(١) قال في المغني ١٤٩، ١٥٠: «والرفع على أنه خبر لضمير محذوف... وضيقه في نحو: ولا سيّاً زيد، حذف العائد مع عدم الطول، وإطلاق ما على من يعقل».

(٢) درة الغواص ٣٢، والمغني ١٦٧.

(٣) نكلمة من ب.

الجار وهو «من» كما ترى . ويجاز ذلك عند النحاة قاطبة ، لأن حذف حرف الجر من
أَنْ وَأَنَّ جائز في الاختيار قياساً بلا خلاف .^(١)

ثم قلت :

١٠ - وأَيُّ فعلٍ لم يَكْفُ أو يُزْدُ أو يَكُ توكيداً ومرفوعاً فَقَدْ
وأقول :

حاصل هذا البيت : أي فعل ليس له مرفوع ؟ والحالة أنه غير مكفوف مثل : قلما
يقوم زيد ، ولا زائد مثل : زيد - كان - قائم ، ولا مؤكّد - بكسر الكاف ، مثل : قام
قام زيد ، أي مع أن المعروف أَنَّ الفعل إذا لم يكن واحداً من هذه الثلاثة لا بُدَّ أن
يكون له مرفوع .

والجواب عن اللغز المذكور : أنه متعلّق الظرف في مثل قولنا : زيد في الدار ، إذا
قُدِّرَ فعلاً كاستقرّ ، فإنه مرفوع ، وهو الضمير المستتر الذي كان فاعله انتقل منه إلى
الظرف فصار بلا مرفوع ، ذكره ابن هشام في المعنى وغيره .^(٢)

ثم قلت :

١١ - وأَيُّ فعلٍ رَفَعَهُ لِلنُّقْلِ مَقْتَرٌ فَبُذِلَ بِقَوْلٍ فَضِّلَ
وأقول :

حاصل هذا البيت : أي فعل مرفوع وعلامة رفعه مقدّرة لأجل النقل ؟ والجواب :
أنه الفعل المضارع في قول الشاعر :

(١) ينظر المعنى ٧١٢ .

(٢) ينظر المعنى ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، والنصف من الكلام ١٤٦ .

وَنَهَيْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلُهُ^(١)

وذلك أن الأصل: بعد ما كدت أفعلها، فحذفت الألف اعتباطاً، ثم نقلت حركة الهاء إلى اللام التي هي آخر الفعل بعد سلب ضمتها التي هي علامة الرفع، فصار الرفع مقدراً لأجل نقل حركة الهاء إلى محلها.

وقد كُنت ضمنت هذا اللغز بيئتين كتبتهما إلى حضرة المولى الأريب اللوذعي البار، الشيخ جمال الدين محمد بن علي السكّري^(٢)، فقلت:

أَيْذَا^(٣) الْعَلَمُ الْمَفْـ رُدُّ تَحْقِيقاً وَفَضْلاً
أَيْنَ أَضْحَى الرُّفْعُ تَقْدِيدِـ رَأْ لِفَتْحِ اللّامِ نَقْلاً
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَزَكَا فِرْعَانُ ^(٤) وَأَصْلاً	يَا إِمَاماً حَازَ فَضْلاً
عُرِّ يَنْفِيهَا عَمَلَا	وَسِمَا فِي الْمَكْرُمَاتِ الدَّ
بِمَعَانِيكُمْ تَحْمِلُ	لُفْزُ مِنْكُمْ أَتَانِي
مَنْكُمُ لِلْقَوْلِ أَهْلاً	لَمْ أَكُنْ لَوْلَا اقْتِبَاسُ
تِ مِنْ النُّظْمِ الْمَعْلُ	نُصِّهِ قَدْ جَاءَ فِي يَدِـ
رَأْ لِفَتْحِ اللّامِ نَقْلاً	أَيْنَ أَضْحَى الرُّفْعُ تَقْدِيدِـ
بَعْدَ مَا كَدْتُ تَحْمِلُ	قُلْتُ: فِي (أَفْعَلُهُ) مِنْ
حَذَفِ وَالنَّقْلِ اسْتِقْلاً	أَصْلُهَا أَفْعَلُهَا وَالـ
وَهُوَ مَرْفُوعٌ تَحَلَا	عَلَّةٌ فِي حَذَفِ لَامِـ

(١) صدره:

فَلَمْ أَزْ مِثْلَهَا حُسْنَةً وَاحِدَةً.

^(٢) رُسِبَ لِعَامِرِ بْنِ جَوْهَرٍ الطَّالِمِي، وَهُوَ شَاهِدٌ عَلَى إِسْمَاعِيلَ (أَنْ) مَحْذُوقَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْ أَفْعَلُهُ. يَنْظُرُ الْكِتَابُ ١/ ١٥٤.

وَشَاهِدُ التَّرْفِيعِ ١٦١، وَالْمَقْصِدُ ٧١٢. وَيَنْظُرُ مَعَهُ شِهَابُ الدِّينِ (٢١٦٨).

(٣) لَمْ أَقْبَلْ عَلَى تَرْجُمَتِهِ. وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ عَلَّانٍ هَذَا الْخَطْرِي وَمَصِيبٌ مِنْ أَفْعَلُهُ ق ١٠ هـ.

(٤) فِي الْأَصْلِ (أَنْيَا) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ب. (٤) فِي الْأَصْلِ (مَصْلًا) وَنَلَسْتُ مِنْ ب.

وعلى هذا جوابي فاصفحوا^(١) فضلاً وعدلاً
ومقامي دون ذاكم أنتم أسمى وأعلى
وسلام الله يفتنى رتبعكم طلاً ووتلاً^(٢)
تنبيه:

كتبت تحمّل، والمعلّى، وتحمّل، وأهل بالألف، مع أن القاعدة في مثل ذلك أن يكتب ألفه بصورة الياء،^(٣) لما ذكره بعض الأئمة أن الاختيار عند علماء الكتاب فيما إذا كان آخر الأول كلمة حكمها أن تكتب [بالألف أن يكتب]^(٤) نظيرتها من الأبيات التي بعدها كذلك، وإن كان حكمها لو انفردت بالياء تحصيلاً للمناسبة والمشكلة. وحاصل ذلك أن تلك القاعدة مخصوصة بغير الصورة المذكورة للمعنى المذكور، وهو حسن متجه.

ثم قلت:
١٢ - وأني تنوين جرى في الحرف والفعل نشرأ، ما بهذا من تخلف
وأقول:

حاصل هذا البيت لغزان: أحدهما: أي تنوين دخل في الحرف في الشر، أي مع أن المعروف أن التنوين الذي يجوز دخوله في الحرف - وهو المسمى تنوين الترنم لا يكون إلا في الشعر، كقول الشاعر:

أزِفَ الترحُّلُ غيرَ أن رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلَّ برحالنا وكأنَّ قَدِ^(٥)

(١) لي ب (فاسفحوا).

(٢) لي ب (ويلاً وطلا).

(٣) ويشير إلى قاعدة إملاية في الشعر. وقد التزمت بالرسم الإملائي المعروف.

(٤) تكملة من ب.

(٥) البيت للتابعة - ديوانه ٣٨، وهو في الخصائص ١٣١/٢، وشرح المقصل ١١٠/٨، ١٤٨، والمغني ١٨٦، ٣٧٨،

وشرح ابن عني ١٩/١، والتصريح ٣٦/١، والمص ١٤٢/١ وغيرها.

والجواب عن هذا: أنه التنوين في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾^(١) على قراءة (كَلَّا) بالتنوين، فإن الزخشي جعل التنوين فيها تنوين ترنم، وجعلها للردع، مع أن (كَلَّا) التي للردع حرف بإجماع النحويين، نقل ذلك ابن هشام عنه في المغني وحكم بصحته^(٢).

واللغز الثاني: أي تنوين دخل في الفعل في الشر؟ أي مع أن المعروف في التنوين الذي يجوز دخوله في الفعل وهو المسمى بتنوين الترنم أنه لا يقع إلا في الشعر، كقول الشاعر:

أَتَلِي السُّلُومَ عَاذِلَ وَالْعِصَابِئِ وَقُسُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابْتِئِ^(٣)
والجواب عن هذا أن التنوين في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا يَسِرُّوا﴾^(٤) على قراءة (يسر) بالتنوين، فإن الزخشي أيضاً جزم بأن التنوين في هذا الفعل تنوين ترنم، ووافقه على ذلك ابن هشام في المغني أيضاً^(٥).
غريسة:

قال الشمي في حاشية المغني: قول الشاعر (أصبت) هو بكسر التاء، كذا وجد في غير هذا التصنيف مضبوطاً بخط المصنف مكتوباً عليه «صح»^(٦).



ثم قلت:

(١) ورد في الأصل، ب ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾ الآية الرابعة من سورة النبأ، ولم ترد فيها القراءة الأتية، ولذا صوبتها إلى الآية ٨٢ من سورة مريم.

(٢) ينظر المحاسب ٤٥/٢، والكشاف ٥٢٣/٢، والبحر ٢١٣/٦، والمغني ٢٠٨.

(٣) البيت لجبر - ديوانه ٨١٣، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/٢؛ والخصائص ١٧١/١، ٩٦/٢، والمصنف ١/٢٢٤، ٧٩/٢، وشرح المصنف ١٤٥/٤، ٧/٥، ٢٩/٩، والمغني ٣٧٨، والمحرز ٣٤/١، ٥٥٤/٤ وغيرها.

(٤) سورة الفجر ٤.

(٥) الكشاف ٢٤٩/٢، والمغني ٢٠٨، والقراءة لأبي الدينار الأحرابي - البحر ١١٧/٨.

(٦) المصنف من الكلام (محطوط؛ ق ١٢٠ ب).

١٣ - وأين «إن» شرطاً أتت في الشرِّ مهملةً، فهل [لذا] ^(١) من فسر وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع جاءت: «إن» الشرطية غير عاملة مع وقوعها في الشر دون الشعر الذي من شأنه أن يحتل فيه ما لا يحتل في غيره؟

والجواب: أن ذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَيْنَ﴾ ^(٢) على قراءة بعضهم: (ترين) بياء ساكنة بعدها نون الرفع، ذكر ذلك ابن مالك وغيره. ^(٣)

ثم قلت:

١٤ - وأين جاءت أختها «متى» كذا ونسألت الجزم بلا خُلف «إذا» وأقول: اشتمل هذا البيت على لغزين: أحدهما: في أي موضع وقعت «متى» الشرطية مهملة في الشر؟

والجواب: أن ذلك في قول عائشة رضي الله عنها: (إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس ذكره). ذكره ابن مالك وغيره. ^(٤)

والثاني: في أي موضع عملت «إذا» الشرطية الجزم بإجماع النحويين؟
والجواب: أن ذلك فيما إذا وقعت في الشعر، كقول الشاعر:

استغنٍ ما أغضاك رؤك بالغنى وإذا تُصِبَّكَ خصاصةٌ فتجمل ^(٥)

(١) (لذا) من ب.

(٢) سورة مريم ٢٦

(٣) شواهد التوضيح ٧٢، والتسهيل ٢٣٧، والمساعد ١٥٦/٣. وقد نسبت القراءة لأبي جعفر وطلمحة وشيبة، المحتجب ٤٢/٢، والبحر ١٨٥/٦.

(٤) شواهد التوضيح ٦٧، ٧٢، والمغني ٧٨٠، والمساعد ١٥٦/٣. والحديث في البخاري - كتاب الأذان باب ٦٨ ج ١/١٧٥، وكتساب الأنبياء باب ١٩. ح ١٢٢/٤، وسلم - الصلاة باب ٩٥ ج ١/٣١٣، ٣١٤ برواية... وأنه متى يتم مقامك).

(٥) البيت في معاني القرآن ١٥٨/٣، والمغني ٩٨، ١٠٠، ٧٨٠، وصحبه في مع الخواص ٢٠٦/١، وهو في اللسان كرب - مع أبيات آخر - مسوقة لعبد القيس بن خلف البرجي. وينظر معجم شواهد النحر (٢٢٢٣).

ثم قلت:

١٥ - وأين «ما» الموصولة الحرفية لأختها «أن» عملاً سويته وأقول: حاصل. هذا البيت: في أي موضع وقعت «ما» التي هي موصولة حرفي مساوية لأختها «أن» التي هي موصولة حرفي أيضاً في عمل النصب؟

والجواب: أن ذلك فيما روي من قوله صل الله عليه وسلم: (كما تكونوا يسلّ عليكم) هكذا أوردها ابن الحاجب بحذف النون.^(١)

ثم قلت:

١٦ - وأيضاً جاء جزم «لن» و«أن» علن وجاء أيضاً ثابتاً إجمال «أن» وأقول:

اشتمل هذا البيت على ثلاثة أَلغاز: أحدها: في أي موضع عملت «لن» الجزم؟ والجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب، يقولون في لن يقوم: لن يقيم بالجزم، حكى هذه اللغة ابن مالك في التوضيح عن الكسائي.^(٢)

واللغز الثاني: في أي موضع عملت «أن» المصدرية الجزم؟ والجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب، يقول: أعجبنى أن تضرب بسكون الباء، حكى هذه اللغة أبو عبيدة واللحياني وبعض الكوفيين، قال ابن عقيل بعد أن نقلها عن المذكورين: فالصواب إثباتها.^(٣)

واللغز الثالث: في أي موضع وقعت «أن» المصدرية مهملة غير عاملة؟

(١) الإيضاح ٢/٢٣٤، والمغني ٧٧٩، وروايته في المقاصد الحسة ٣٧٦: (كما تكونوا يسلّ عليكم).

(٢) شواهد التوضيح ٢١٧، والمغني ٧٨٠، والمساعد ٣/٦٦.

(٣) السهول ٢٢٩، والمساعد ٣/٦٥، ٦٦.

والجواب: أن ذلك في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرَّضَاعَةُ﴾^(١) على قراءة ابن محيصن (يتيم) على إجمال «أن». ^(٢)

ثم قلت:

١٧ - وأين «لم» جاءت حياناً مُهْمَلَةً وذات نُصْبٍ قد حكاه النُّقْلَةُ وأقول: هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع وقعت «لم» مهملة غير عاملة؟

والجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب يقولون: لم يقوم، برفع الفعل، حكى هذه اللغة ابن مالك ^(٣).

واللغز الثاني: في أي موضع وقعت «لم» ناصبة للفعل؟

والجواب: أن ذلك في لغة لبعضهم، يقولون: لم يقوم، بنصب الفعل، حكى هذه اللغة اللحياني وغيره. ^(٤)

ثم قلت:

١٨ - وأيسن نَدَّ فعلُها، وأَلْبِنَيْتَ «إِذْنٌ» وجموعُ الشروط قد حوت وأقول: هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع حذف الفعل الذي تدخل عليه «لم»؟

والجواب: أنه في قول الشاعر:

(١) سورة البقرة ٢٣٣.

(٢) نسبت القراءة لمجاهد في عدد من المصادر. ينظر البحر ٢/٢١٣، والإنصاف ٣٢٩، والإيضاح ١/٢٣٣، وشرح الفصل ١٤٣/٨، والمغني ٧٧٩، والمساعد ٣/٣٦١ والتصريح ٢/٢٣٢.

(٣) التسهيل ٢٣٦، والمساعد ٣/١٣١، ١٣٢، والمغني ٣٠٧.

(٤) المغني ٣٠٧، ٧٨٠.

احفظْ وديعتك التي استودعتها يومَ الأعازبِ إنَّ وصلتَ وإنَّ لم^(١)
الأصل : وإن لم تصل، فحذف الفعل.

واللغز الثاني : في أي موضع ألغيت «إذن» مع استيفائها شروط إعمالها؟

والجواب : أن ذلك لغة لبعضهم، يقولون : إذن أزورك، برفع، «أزورك» مع قصد الاستقبال، حكى هذه اللغة عيسى بن عمر. قال ابن عقيل : وأثبتها البصريون رجوعاً إلى نقله^(٢).

ثم قلت :

١٩- وأين واو المصطف كالباء أتت ومثل قائمه إلى معنى خذت وأقول : هذا البيت اشتمل على لغزين : الأول : في أي موضع استعملت الواو بمعنى الباء؟

والجواب : أن ذلك في قول العرب : أنت أعلم ومالك ؛ فالواو هنا بمعنى الباء قاله جماعة. قال ابن هشام في المغني : وهو ظاهر^(٣).

واللغز الثاني : في أي موضع استعملت «إلى» بمعنى الفاء العاطفة؟
والجواب : أن ذلك في قول الشاعر :

وانتِ التي حَبَبْتَ شَفْنِي إلى بدا وأوطائي بلادَ سواهما
قال ابن هشام في المغني : إن «إلى» هنا بمعنى الفاء العاطفة، إذ المراد «شغبي فبدا» وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده :

(١) البيت لإبراهيم بن هرمة - ديوانه ١٩١، وهو في اللغوي ٣١٠، والمساعد ١٣١/٣، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، واللمع ٢٥٦/٢ وغيرهما.

(٢) التسهيل ٣٣٠، والمساعد ٧٢/٣. (وأي نقله) أي : إلى نقل عيسى بن عمر.
(٣) اللغوي ٣٩٧.

حَلَلْتُ بهذا حَلَّةٌ ثم حَلَّةٌ بهذا، فطابَّ السواديان كلامهما^(١)
وهذا معنى غريب، لأنني لم أر من ذكره.^(٢)

ثم قلت:

٢٠ - وأيمن أوجبوا بلا تعويضٍ سقوطاً يا في النثر لا القريض
وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع أوجب النحاة حذف «يا» التي هي
حرف النداء؟ والحال أن حذفها واقع من غير تعويضها بشيء واقع في النثر لا في
القريض - أي الشعر. وأشارت بقولي (بلا تعويض) إلى «اللهم»، فإن أصلها يا الله،
فحذفت يا. وعوض عنها الميم المشددة في الآخر فلزم حذفها؛ إذ لا يجوز الجمع بين
المعوض والمعوض. وأشارت بقولي «في النثر لا القريض» إلى أن حذف «يا» من المنادى
في الشعر لأجل استقامة الشعر، فإن قياس ما نصوا عليه من أنه يجب صرف الاسم
الذي لا يتصرف إذا لم يصح وزنه إلا بصرفه أنه يجب حذف «يا» من المنادى في الحالة
المذكورة وإن لم ينص أحد - فيها علمت - على ذلك، لكنه قياس جلي.

والجواب عن اللغز المذكور أن يتصور في مثل ما اشتمل على حذف «يا» النداء كما
في قولهم: أصبح ليلاً، وهذا مثل يستعمل في شدة طلب الشيء، وأصله: أصبح
ياليل، فحذف «يا» النداء،^(٣) وإنما كان حذفها هنا واجباً لأنها لو ذكرت لتغير المثل،
وقد صرحوا بأن المثل لا يجوز تغييره مطلقاً.

(١) المغني ١٧٥، ومعجم البلدان ٣٥٦/١، ٣٥٦/٣، والمص ١٣١/٢، والخزانة ١٣٦/٤. وما في ديوان كثير
٣٢٣ مع بيتين يخدمها، ورواية الثاني منها:

وحلت بيلاً حلة ثم أصبحت بلخري.....

وقد وردا مفردين في ديوان جميل ٢٠٠. وشيى ويدا بلدان، ينظر معجم البلدان.

(٢) المغني ١٧٥.

(٣) قال سيوريه - الكتاب ٣٢٥/١، ٣٢٦: «وقد يجوز حذف «يا» من التكرار في الشعر... وقال في مثل: «اتخذ
حنوق»، و«أصبح ليلاً» و«أطرق كراه»، وليس هذا بكثير ولا كثيراً». وينظر الأمثال في مجمع الأمثال ٤٠٣/١،
٧٨/٢، ٤٣١.

ثم قلت:

٢١- وحكموا للفعل بالتصغير كلهم من غير ما نكير
وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع اتفق التحويين على جواز تصغير
الفعل؟

والجواب: أن ذلك في أفعال التعجب، مثل قولك: ما أحسن زيداً، فإن الكوفيين
جوّزوا، تصغيره لأنه عندهم اسم، ونصّ البصريون على جواز تصغيره أيضاً وإن كان
عندهم فعلاً، حملاً له على اسم التفضيل لشبهه به وزنأ وأصلاً وإفادة للمبالغة. وقد
أشار لنقل الإجماع في هذه المسألة ابن هشام وغيره.^(١)

فائدة:

لم يسمع تصغير أفعال المذكور إلا في أحسن وأصلح، نقله ابن هشام عن الجوهري
وأقره،^(٢) واستدرك بعض العلماء على ذلك تصغير «أحل» في قول ابن الفارض:
..... ورضائبه ياما أحيلاه بفني^(٣)

وردّه الوالد رحمه الله في بعض تذاكره بأن المراد به: «لم يسمع» عدم سماعه في كلام
العرب كما هو ظاهر، فلا معنى للاستدراك حيثلذ بها ذكر.

ثم قلت:

٢٢- وأين أضحي نصبُ نزع الخافض لفظاً قياساً دون ما معارض
وأقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة جاز النصب بنزع الخافض قياساً وإنما

(١) اللغني ٧٥٩، والإتصاف ٨١، والتصريح ٨٧/٢، ٨٨.

(٢) الصحيح - ملح، واللغني ٧٦٠.

(٣) صدره في النيبوان ١٨٥:

ياما أيلح كل ما يرضى به

قلنا (لفظاً) احترازاً عن «أن» و«كي» المصدريتين، فإن نصبهن مع صلتهم بتزج الخافض جاز قياساً، لكن نصبهن على لا لفظي كما هو ظاهر.

والجواب: أن ذلك في المفعول لأجله، فإنه منصوب بتزج الخافض وهو لام التعليل، والأصل في مثل: ضربت زيداً تأديباً: ضربت زيداً لتأديب، وظاهر أن المفعول لأجله قياس مطرد كالمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه، لا خلاف بين النحويين في ذلك، وأما المفعول معه ففيه خلاف، والأصح أنه كذلك مطلقاً.^(١)

تنبيه:

ما ذكرته من أن المفعول من أجله هو منصوب بتزج الخافض هو قضية كلام ابن مالك وغيره، وبه صرح بعض المحققين.^(٢)

ثم قلت:

٢٣- وأين نونٌ مضميرِ الإنثِ . قد كُثِرَتْ حقاً بلا اكتراثٍ
وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع وقعت نون الإنث مكسورة؟ أي مع أن المعروف فيها الفتح.

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

تراه كالثُغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يسوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْثِي^(٣)
الأصل: فليثي بنونين: الأولى النون التي هي ضمير الإنث، والثانية نون الوقاية [فحذفت الوقاية].^(٤) وخلفتها نون الإنث في الكسرة.

(١) المسع ٢١٩/١.

(٢) التسهيل ٩٠، والمساعد ٤٨٤/١، ٤٨٥.

(٣) البيت لعمرو بن معديكرب - ديوانه ١٦٩، وهو في عدد كبير من المصادر، منها الكتاب ١٥٤/٢، ومعاني القرآن ٩٠/٢، وجزال القرآن ٣٥٢/١، والمصنف ٣٣٧/٢، وشرح المفصل ٩١/٣، والمغني ٦٨٥، والجمع ٦٥/١، واللسان فلا. والثغام: نبت أبيض. ويَعْلُ: يطيب.

(٤) تكملة من ب.

ثم قلت: ^(١)

٢٤ - وفاعل قد قارَضَ المفعولَ به وأوليا رفعاً ونصباً فائتية
وأقول:

هذا البيت يشتمل على ثلاثة أَلغاز: الأول: في أي موضع وقع الفاعل منصوباً
والمفعول مرفوعاً؟

والجواب: أن ذلك في قولهم: كسر الزجاجَ الحجرَ، برفع الزجاج مع أنه مفعول،
ورفع الحجر مع أنه فاعل. ^(٢)

واللغز الثاني: في أي موضع وقع الفاعل والمفعول كلاهما مرفوعين؟

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَشُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبِسُومٍ ^(٣)
ففاعل صَادَ مستتر يعود على «من» وهو مرفوع عللاً، ومفعوله عَقْعَقَانِ، وهو مرفوع
لفظاً بالألف كما ترى.

واللغز الثالث: في [أي] موضع وقع الفاعل والمفعول منصوبين؟

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

قد سَالمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا ^(٤)

فالحيَّاتُ منصوب بالكسرة مع أنه فاعل، والقَدَمَا مفعول به.

ثم قلت:

(١) أورد الشاويح البيت رقم ٣٦ قبل هذا البيت.

(٢) اللغوي ٧٨١، وشرح التصريح ٢٩٩/١، والمجم ١٦٥/١.

(٣) اللغوي ٧٨١، والشطر الثاني في المجم ١٦٥/١. والمحقق: طاهر كالغراب.

(٤) تكملة يستقيم بها الكلام.

(٥) البيت في الكتاب ١/١٤٥، والنصف ٣/٦٩، والخصائص ٢/٤٣٠، والإفصاح ١٤٢، ٣٣٧ واللغوي ٧٨١،

والخزانة ٤/٥٧٠، ويروى بوجه آخر ليست موضع الاستشهاد هنا. وينظر معجم شراهد النحر (٣٦١٩).

٢٥- وأين جاءت «ليس» في الكلام مهملّة من غير ما ملام وأقول:

حاصل هذا البيت: في أيّ موضع وقعت [ليس]^(١) في الاختيار- فضلاً عن الشعر- غير عاملة؟

والجواب: أن ذلك في لغة بني عيم إذا انتفض نفي الخبر الواقع بعدها بـ «لّا» كما في قولهم: ليس الطيب إلّا المسك، فـ «ليس» فعل لا عمل له، والطيب مبتدأ، والمسك خبره.^(٢)

ثم قلت:

٢٦- وأين أضحّت كسرة في الجرّ نائبة عن فتحة فاستفّر وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع وقعت كسرة الجرّ نائبة عن فتحته؟ والجواب: أن ذلك في مثل «مسليات» علماً على لغة من يعربه إعراب جمع المؤنث السالم، فإنّه في هذه اللغة غير منصرف على ما قاله ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما، للعلمية والتأنيث بالتاء، وعلى هذا فكان حقه أن يكون جرّه بالفتحة على الأصل المعروف في الاسم الذي لا ينصرف، لكنهم جرّوه بالكسرة فكانت نائبة عن الفتحة، نبه على ذلك بعض المتأخرين، وهو ظاهر.^(٣)

ثم قلت:

٢٧- وأين جاز الكسر في «إن» علن من بعدي علم فأليذ ياذا السبطن وأقول:

(١) (ليس) من ب.

(٢) ينظر الجنى الثاني ٤٦٠، واللغني ٦٠، ٣٢٥، ٧٨٠، ولزهر ٢/٢٧٧، ٣٧٨.

(٣) ينظر أوضح المسالك ٦٩/١، وشرح ابن حنبل ٧٥/١، والتصريح ٨٢/١، ٨٣.

حاصل هذا البيت : في أي صورة جاز كسر «إن» بعد العلم؟ وإنما قيّدت الكسر بالجواز احترازاً من نحو: علمت زيداً إنه قائم، فإن الكسر هنا على سبيل الوجوب .

والجواب عن ذلك : أنه في مثل قولك : علمت إن زيداً قائم ، فيجوز كسرها هنا على إجراء علمت مجرى القسم ، كأنك قلت : والله إن زيداً قائم ، والمشهور الفتح ، ذكر ذلك الرضي وغيره .^(١)

ثم قلت :

٢٨ - وأين أضحي الفتح بالمحكيّة بالقول ختماً يالها أحجينة وأقول :

حاصل هذا البيت : في أي موضع وجب فتح أن ، مع أنها بجملتها محكية بالقول؟ والجواب : أن ذلك في مثل قولك : قال زيد أنك عالم أكرمك ، فتفتح «أن» هنا وجوباً لأنها في الكلام الذي حكيت كانت مفتوحة ، لكونها مجرورة بلام التعليل المحذوفة ، إذ الأصل : لأنك عالم أكرمك ، ذكره الدماميني ، وهو ظاهر.^(٢)

٢٩ - وأين أضحت «كيف» للمصدارة فاقدة حقاً بلا نكارة وأقول :

حاصل هذا البيت : في أي موضع وقعت «كيف» غير مصدرة؟ أي مع أن المعروف وجوب تصديرها .

والجواب : أن ذلك في قولهم : انظر إلى كيف تصنع؟ قال ابن هشام في حواشي التسهيل : «كيف» هنا مسلوية الدلالة على الاستفهام وتخلصة معنى الحال ، [أي] إلى

(١) شرح الكافية ٣٥٧/٢ .

(٢) تعليق الفرائد ١٠٩٤ ، والارتشاف ١٣٩/٢ .

حال صنعه،^(١) ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها، انتهى. وظاهر أن مراده بها قبلها قوله «انظر» لا «إلى»، لأن حرف الجر يعمل في اسم الاستفهام ولا يعدون ذلك غلاً [بالصدارة].^(٢)

٣٠- وأين جاءت «كم» على ذا النحو فبُحْذِ بشرح ياغليل المنحو وأقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة وقعت [كم]^(٣) غير مصدرية؟ والجواب: أن ذلك في لغة بعض العرب، يقولون: ملكت [كم]^(٤) عبيد، ذكرها في المغني وغيره، نقلاً عن الأخفش.^(٥)

ثم قلت:
٣١- وأين أضحي فصلك التابع من متبوعه أولى من الوصل، ابن وأقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة يكون فصل التابع عن متبوعه أولى من وصله به. والجواب: أن ذلك في صورة التوكيد بـ «أجمع»، فالأولى فصله عن مؤكده، ذكره ابن هشام.^(٦) وظاهره أن مراده الفصل بكل خاصة لا مطلقاً.^(٧)

ثم قلت:

-
- (١) في الأصل (لمنى الحال إلى الحال صنعه).
(٢) (بالصدارة) من ب. وينظر النصب من الكلام ٧٨ ب.
(٣) كم تكلمة يستعمل بها النص.
(٤) المغني ٢٠١، والارتشاف ٣٨١/١.
(٥) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣٣١/٣: «ويحذف إذا أريد تقوية التوكيد أن تتبع كله بأجمع...». وفي القطر ٢٩٤: «وإنما يؤكد بها (أجمع وجعله...) غالباً بعد كل».
(٦) انتهت النسخة التي شرح مؤلفها ابن علان المنظومة بعد هذا البيت، ثم ختمها الشارح بالبيت الأخير من المنظومة.

٣٢- وأين «أل» تشرأ على الإسميه قد دخلت ياصاح والفعليّة وأقول:

هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع دخلت «أل» في الشر على الجملة الاسمية؟

والجواب: أن ذلك في قول بعض العرب: نَعَمْ، الها هُوَ ذا، ذكره الدمامي وغيره^(١)

والثاني: في أيّ موضع دخلت «أل» في الشر على الجملة الفعلية؟

والجواب: أن ذلك في قول بعض العرب. أَلْفَعَلْتُ؟ وأصله: هل فَعَلْتُ؟ فأبدلت الهاء همزة، حكاه ابن هشام وغيره عن قطرب.^(٢)

ثم قلت:

٣٣- ولما عمل عن فعله يوغرُ عند النحاة كلهم إذ يُذكرُ وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي صورة يجب تأخير الفاعل عن فعله عند جميع النحويين^(٣) أي مع أن المشهور جواز تقديم الفاعل على فعله عند جميع الكوفيين، ومُرادي بالفاعل ما يتناول نائب الفاعل كما هو اصطلاح جمهور المتقدمين وبعض المتأخرين.

والجواب: أن ذلك فيما إذا كان نائب الفاعل مجروراً مثل: مُرَبِّيد، فلا يجوز عند الكوفيين تقديم هذا النائب عن فعله، لا تقول يزيد مُرَّ، نقله أبوحيان عن النحاس وغيره.^(٤)

(١) لغة الأرب ٢٣ ب (ل ٧٥٤٤)، ويحيى ثعلب ٥٩٠، وسر الصناعة ١/٣٦٨.

(٢) المنفي ٥٥، وسر الصناعة ١/١٠٦.

(٣) ينظر التصريح ١/٣٦٩، ٢٧٠.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/١٩٣.

قلت:

٣٤- وأتى شرط غير ماضٍ يحذف جوابه تشراً لمعرف ما وُصف وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع حذف جواب الشرط في الاختيار، مع أن الشرط ليس بياض، مع أن المشهور أنه لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً، أو وقع الحذف في الشعر؟

والجواب: أن ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْهَرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَ وَأَخْفَى﴾^(١) ﴿وَلَنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٢) ﴿لَنْ يَمَسَّكُمْ فَوْجٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَوْجٌ مَسَّهُ﴾^(٣).

فالجواب في مثل هذه الآيات محذوف، والتقدير في الأول: فاعلم أنه غيبي عن الجهر، وفي الثانية: فتصبر. وفي الثالثة: فاصبر، ذكر ذلك ابن هشام في المغنى وغيره، واستشكله الدماميني، فإنهم نصوا على أنه لا يحذف الجواب في السعة إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً. وأجاز الشمني بأن مرادهم أنه لا يحذف الجواب من غير سد شيء مسد إلا إذا كان الشرط ماضياً، وهذه المواضع التي وقع فيها حذف الجواب مع كون فعل الشرط مضارعاً قد سد فيها شيء مسد الجواب.^(٤)

ثم قلت:

٣٥- وأوجبوا التانيث مع فصل ثبث مطرداً فما ترى إذا التثبت وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع أوجب النحاة تانيث المسند إلى ظاهر المؤنث مع

(١) سورة طه: ٧.

(٢) سورة فاطر: ٤.

(٣) سورة آل عمران: ١٤٠.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٧٣٢، وتحفة الأريب ١٢٢٨، ولما نص من الكلام ١٩٩ ب.

وجود الفصل بينهما على سبيل الاطراد؟ أي: والمعروف جواز التانيث والتذكير مع الفصل مثل: حضرت القاضي امرأة.

والجواب: أن ذلك حيث وقع المؤنث على بال مثل قولك: قامت المرأة، فيجب تانيث الفعل في ذلك مع وجود الفصل بال لأنها منزلة من مصحوبها منزلة جزئه، فكأنه لا فاصل.

ثم قلت:

٣٦- وهل ترى محكي قول لا حَمَلْ له به من لفظه ولا الحَلْ وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن محكي بالقول ولا عمل للقول فيه لفظاً ولا محلاً. والجواب أن ذلك في مثل: قولي إني أحمد الله، بكسر «إن»: فقولي مبتدأ. والجملة بعده خبره، والمعنى: مقولي اللفظ. (١)

ثم قلت:

٣٧- وهل رأيت اسماً مضافاً قُدِّرَا إعرابه للفتح مهما دُكِّرَا وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن اسم مضاف قُدِّرَ إعرابه لاشتغال آخره بالفتح. والجواب: أنه المنادى في نحو ياغلاما، إذ هو اسم مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وهو منصوب لكونه منادى مضافاً، وقد قُدِّرَ هذا النصب لاشتغال آخره بالفتح لأصل الألف.

(١) في المغني ٤٦٣: وقد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: أول قولي إني أحمد الله، إذا كسرت «إن»، لأن المتن: أول قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول بخلافاً لأبي علي، زعم أنها في موضع نصب بالقول. . . .

ثم قلت:

٣٨- وهل لنا اسمٌ ظاهرٌ الإعرابِ لليا مضافٌ دون ما ارتسيبِ
وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن اسم مضاف ليا المتكلم وإعرابه ظاهر لا مقدّر.
والجواب: أنه نحو «أبا» في قول العرب: لا أبا لي، إذ هو اسم مضاف ليا المتكلم
عند سيويه والجمهور، وهو معرب لكونه اسماً لـ «لا» النافية للجنس مضافاً، وإعرابه
بالألف، وهو ظاهر.^(١)



ثم قلت:

٣٩- وجلة منصوبة المحل بنزع حرف الجر يا مجلي
وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن جملة منصوبة محلاً بنزع الخافض.
فالجواب: أنها الجملة التي حُلّق عنها عامل يتقاضى الوصول إليها بحرف الجر
نحو: «أولم ينفكروا ما يصاحبهم من جنّة؟»^(٢)، «فليَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا؟»^(٣)
«يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الَّذِينَ»^(٤).

لأنه لا يقال تفكّرت في كذا، ونظرت فيه، وسألت عنه، ذكره ابن هشام وغيره.^(٥)

تنبيه:

قال الدماميني في «تحفة الغريب»: هذا الكلام وإن كان قد قاله ابن مالك وغيره
- مشكل، لأن هذه الجملة إما أن تجعل في محل نصب باعتبار الفعل بعد إسقاط الجار

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣١٥، ٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) سورة الأعراف: ١٨٤.

(٣) سورة الكهف: ١٩.

(٤) سورة اللّٰهيات: ١٢.

(٥) الفبي ٤٦٥، ونظر البحر ٤/ ٤٢١، ١١١/ ٦.

تعدى إلى مفعوله بنفسه؛ فجعلت الجملة الواقعة في محلّه منصوبة باعتبار المحلّ، وإما أن تجعل في محل جرّ باعتبار إرادة ذلك الجارّ الذي يتعدى به الفعل المذكور، وكلاهما غير متأتّ: أما الأول فلأن هذا تركيب مقيس، ونصب الفعل للمفعول المقيّد بعد إسقاط الجار ليس بمقيس. وأمّا الثاني فلأن إرادة حرف الجرّ بحيث يكون عاملاً فيما بعده ملزوم في هذا المحلّ لتعليقه، وحرف الجرّ لا يتعلّق عن العمل، والأظهر أن يجعل المعلّق فعلاً قلبياً محلوفاً يدلّ عليه المذكور، فتكون الجملة في محل مفعول الفعل، والتقدير: ليعلموا، ليعلموا، انتهى.

قال الشمي: والجواب عن إشكاله أن هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المقيّد بالجار مع قيده، وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلّق طالباً لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف، فليتأمل. انتهى. وفيه نظر.^(١)



ثم ختمت الأرجوزة بقولي:

٤٠ - عطفاً بشرح هذه الألفاظ^(٢) مجانباً لوضعية الإغواء

وأقول:

(عطفاً) مصدر لفعل محذوف، والتقدير: أعطف عطفاً، وحذف الفعل هنا على سبيل الوجوب كما هو مقرّر في محلّه. و(الألفاظ) جمع لُفْز بضم اللام وفتح الغين: وهو ما يُعْمَى به المقصود بحيث يخفى على الناظر، فلا يُدرّكه إلّا بفضل تأمل ومزيد نظر، وفيه لغتان: لُفْز بضم الغين وإسكانها، قاله بعضهم.^(٣) وفي القاموس:

(١) النصف من الكلام ١٣٨ ب.

(٢) في الأصل (الألفاظ) وما أثبت الصواب من ب، وشرح المؤلف للبيت.

(٣) في الأصل (قال).

اللغز، وبالفهم، وبضمتين، وبالتحريك، وكصُرْد، وكالحُميراء، وكسُهُيْمَى،
والألفوزة بالفهم: ما يُعْمَى به^(١)، وجمع الأربع الأول الغاز.^(٢) و(الْوَصْمَة) العيب.
و(الإعواز) الحاجة. والمراد هنا الحاجة إلى الاستبانة^(٣) والاستفسار، وإنَّما كان ذلك
وصمةً لإشعاره بالمقصود في الجواب، والتقصير في الإعراب.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. .
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، واحشرونا في زمرة بكمرك
بأكرم الأكرمين. . آمين. .

(١) في الأصل (وكسمى والغزوة بالفهم ما يسمى). وصوابه من القاموس.

(٢) القاموس لغز.

(٣) في الأصل (الاستبانة).

المصادر

- ١ - ارتشاف الضرب من كلام العرب - لأبي حيّان - تحقيق د. مصطفى النحاس - القاهرة ١٤٠٦هـ.
- ٢ - الأشباه والنظائر - للتسيوطي (الجزء الثالث) - القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ.
- ٣ - الأعلام لحير الدين للزركلي - بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٠م.
- ٤ - الإنصاح - للفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني - بيروت - مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ.
- ٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف - للأنباري - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة صبيح ١٩٥٣م.
- ٦ - أوضح المسالك - لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية.
- ٧ - الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب - تحقيق د. موسى بناي العلي - بغداد: مطبعة العاني ١٤٠٢هـ.
- ٨ - البحر المحيط - لأبي حيّان - الرياض - مكتبة النصر الحديثة (مصورة عن طبعة القاهرة).
- ٩ - تحفة الأريب شرح مغني اللبيب - للدماميني - مخطوطة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٧٠٥٩. ومصورة (ف ٧٥٤٤).
- ١٠ - تسهيل الفوائد لابن مالك - تحقيق د. محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي.
- ١١ - التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى، القاهرة: مطبعة الحلبي.
- ١٢ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - للدماميني - تحقيق د. محمد عبد الرحمن المفدى - رسالة دكتوراة - الأزهر ١٣٩٦هـ.

- ١٣ - جلاء الفارص في شرح ديوان ابن الفارض - لأمين خوري - بيروت : المطبعة الأدبية ١٨٩٤ م.
- ١٤ - الجنى الداني في حروف المعاني - تحقيق د. طه محسن - الموصل - جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ.
- ١٥ - خزانة الأدب - للبغدادى - القاهرة : بولاق ١٢٩٩ هـ.
- ١٦ - الخصائص - لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - بيروت : دار الكاتب العربي - مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٥٢ م.
- ١٧ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر - للمحبي - القاهرة : المطبعة الوهية ١٢٨٤ هـ.
- ١٨ - درة الغواص في أوهم الخواص - للحريري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة : دار نهضة مصر ١٩٥٧ م.
- ١٩ - ديوان إبراهيم بن هرمة - تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان - دمشق : مجمع اللغة العربية ١٩٦٩ م.
- ٢٠ - ديوان جرير - تحقيق د. نعمان أمين طه - القاهرة : دار المعارف ١٩٧١ م.
- ٢١ - ديوان جميل - تحقيق د. حسين نصار، القاهرة مكتبة مصر ١٩٥٨ م.
- ٢٢ - ديوان رؤية (مجموع أشعار العرب) - بعناية الورد - برلين ١٩٠٣ هـ.
- ٢٣ - ديوان عمرو بن معديكرب - تحقيق مطاع الطرايشي - دمشق : مجمع اللغة العربية ١٩٧٤ م.
- ٢٤ - ديوان كثير - تحقيق د. إحسان عباس - بيروت : دار الثقافة ١٩٧١ م.
- ٢٥ - ديوان النابغة الذبياني - تحقيق كرم البستاني - بيروت : دار صادر ١٩٦٣ م.
- ٢٦ - سر صناعة الإعراب - لابن جني - تحقيق د. حسن هندأوي - دمشق : دار القلم ١٤٠٥ هـ.
- ٢٧ - شرح أشعار الهذليين - للسكري - تحقيق عبدالستار فراج - القاهرة : مطبعة المدني ١٩٦٥ م.
- ٢٨ - شرح ألفية ابن مالك - لابن عقيل - تحقيق محمد عي الدين عبد الحميد، القاهرة : المكتبة التجارية.

- ٢٩ - شرح المفصل - لابن يعيش - القاهرة: المطبعة المنيرية.
- ٣٠ - شواهد التوضيح - لابن مالك تحقيق د. طه محسن - بغداد - وزارة الأوقاف ١٤٠٥هـ.
- ٣١ - الصحاح - للجوهري - تحقيق أحمد عبدالغفور عطار - بيروت: دار العلم للملايين ١٣٩٩هـ.
- ٣٢ - صحيح البخاري - استامبول: المكتب الإسلامي.
- ٣٣ - صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - القاهرة: مطبعة الحلبي.
- ٣٤ - فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية - إعداد فؤاد سيد - القاهرة: دار الكتب ١٩٦٠م.
- ٣٥ - القاموس المحيط - للفيروز آبادي - القاهرة: المطبعة المصرية ١٩٣٥م.
- ٣٦ - قطر الندى - لابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - القاهرة: المكتبة التجارية.
- ٣٧ - الكتاب - لسيويه - القاهرة: بولاق ١٣١٦هـ.
- ٣٨ - الكشف - للزخشري - القاهرة: مكتبة الحلبي ١٩٦٦م.
- ٣٩ - لسان العرب - لابن منظور - بيروت: دار لسان العرب.
- ٤٠ - مجاز القرآن - لأبي عبيدة - تحقيق د. محمد فؤاد سزكين - القاهرة: مكتبة الحانجي ١٤٠١هـ.
- ٤١ - مجالس ثعلب - تحقيق عبدالسلام هارون - القاهرة: دار المعارف ١٤٠٠هـ.
- ٤٢ - مجمع الأمثال - للميداني - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - القاهرة: المكتبة التجارية ١٩٥٩م.
- ٤٣ - المحتسب - لابن جني - تحقيق د. علي النجدي ناصف وزميلييه - القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ.
- ٤٤ - الزهر - للسيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميلييه - القاهرة: مكتبة الحلبي.
- ٤٥ - المساعد شرح تسهيل الفوائد - لابن عقيل - تحقيق د. محمد كامل بركات - مكة المكرمة: جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ.

- ٤٦ - معاني القرآن - للفراء - تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار - القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م.
- ٤٧ - معجم البلدان - لياقوت - بيروت : دار صادر ١٩٧٥ م.
- ٤٨ - معجم شواهد النحو الشعرية - د. حنا جميل حداد - الرياض : دار العلوم ١٤٠٤ هـ.
- ٤٩ - معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة - مصورة دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٥٠ - مغني اللبيب - لابن هشام - تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دمشق : دار الفكر ١٩٦٩ م.
- ٥١ - المقاصد الحسنة . للسخاوي - بيروت : دار الكتب العلمية ١٣٩٩ هـ.
- ٥٢ - المنصف ، شرح التصريف - لابن حنّي - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - القاهرة : مكتبة الحلبي ١٩٥٤ م.
- ٥٣ - المنصف من الكلام على مغني ابن هشام - للشمني - مخطوطة - جامعة الإمام رقم ١٢٦٥ .
- ٥٤ - منبج من ألف - لمحمد بن علان الصريقي - مخطوط بجامعة الملك سعود.
- ٥٥ - معجم الهوامع - للسيوطي - بيروت : دار المعرفة.

رقم الإيداع	٩٩/٩٧٦٥
الترقيم الدولي	977-5250-57-9

دار المصري للطباعة
ت: ٢٨٣٦٥١٦ - الهرم

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٩ شارع بورسعيد / الظاهر
ت ٥٩٢٢٦٦٠٠ فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧